

الفصل الثالث

إدارة المخاطر (Risk Management)

مقدمة

١. مكونات إدارة المخاطر

١.١ تحديد الأهداف العامة

٢.١ استقرار الأحداث والمخاطر المرتقبة

٣.١ تقييم المخاطر

٤.١ قياس المخاطر

٥.١ مواجهة المخاطر

٦.١ تفعيل أنشطة الرقابة

٢. وظيفة إدارة المخاطر

٣. أهم أنواع المخاطر المصرفية

١.٢ مخاطر الائتمان (Credit Risk)

٢.٢ مخاطر السوق (Market Risk)

٢.٢ مخاطر التشغيل (Operational Risk)

٤.٢ مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

تعريف إدارة المخاطر

يمكن تعريف «إدارة المخاطر» بأنها مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى التعرف على الأحداث المرتقبة، وتحديد المخاطر المحتملة ومحاولة قياس هذه المخاطر وتقدير الخسائر التي يمكن أن تنتج عنها، وإدارتها من أجل إبقائها عند مستويات محددة يمكن للمصرف أن يتحملها، وكما ذكرنا في الفصل الثاني، فإن إدارة المخاطر تعتبر من العناصر الأساسية لأي نظام فعال للإدارة المصرفية الرشيدة، ويتوقف نجاح هذا النظام في كثير من الأحيان على وجود إدارة فاعلة للمخاطر المصرفية تكون قادرة على التحكم بهذه المخاطر ومتابعتها والحوول دون تحولها إلى خسائر قد تؤثر على سلامة المصرف ومثانة أوضاعه المالية.

مكونات إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر هي عملية مستمرة يتم من خلالها التعرف على أنواع المخاطر كافة الحالية أو الناشئة التي يواجهها المصرف وتحديدتها وقياسها ومتابعتها، ويمكن توزيع المراحل الأساسية لهذه العملية وفقاً لما يلي:

1-1 تحديد الأهداف العامة (Objective Setting)

الخطوة الأولى هي تحديد أهداف المصرف، ووضع خطط العمل والبرامج التنفيذية الكفيلة بالوصول إلى هذه الأهداف، ثم التعرف بدقة على المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تعترض الوصول إلى أي منها. ويمكن توزيع الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها وفق ثلاث مجموعات رئيسية هي:

- الأهداف الاستراتيجية: هي أهداف بعيدة المدى، عادة ما تنتج عن الرؤية العامة (Vision) أو المهمة الأساسية (Mission) للمصرف
- الأهداف المالية: تتعلق بكفاءة وفعالية العمليات والأنشطة داخل المصرف، وأداء المصرف بشكل عام، وتترجم بأرقام محددة كالأرباح والعوائد المطلوبة أو الحصة من الأسواق المحلية
- الأهداف التشغيلية: تتعلق بالسياسات التشغيلية للمصرف ونوعية البرامج والخدمات التي يقدمها

¹ تميم لجنة الرقابة على المصارف رقم ٢٤٢ تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٤.

1.1 تحديد الأحداث والمخاطر المرتقبة (Event & Risk Identification)

يعد تحديد الأهداف العامة للمصرف، تعمل الإدارة على محاولة استقراء الأحداث المستقبلية المتوقعة. ودراسة تأثيراتها المحتملة، بحيث يمكن أن تكون تأثيرات هذه الأحداث إيجابية أو سلبية، فالتأثيرات الإيجابية هي الفرص المتاحة أمام المصرف والمخاطر السلبية هي المخاطر التي يجب التعرف عليها وتحديدتها بدقة.

بعد القيام بعملية تحديد المخاطر، على الإدارة أن تأخذ في الاعتبار العوامل الداخلية للمصرف، المؤسسات المرتبطة، طبيعة النشاط، كفاءة الموظفين ومؤهلاتهم، التغييرات الإدارية... إضافة إلى العوامل الخارجية المحيطة بالمصرف (تغيرات في الظروف الاقتصادية، تطورات تكنولوجية، تشريعات جديدة...)، ثم تجميع الأحداث التي تم التعرف عليها وتوزيعها وفقاً لشرائح معينة تسهل استخراج المخاطر (Risk Capture).

وبعد ما تدوين هذه المخاطر كل على حدة، ويقارن بعضها ببعض لتحديد مدى تأثير كل منها على تحقيق الأهداف الموضوعية.

1.2 تقييم المخاطر (Risk Assessment)

على الإدارة تقدير درجة تأثير الأحداث المرتقبة على الوصول إلى تحقيق الأهداف المحددة، من خلال تقييم المخاطر انطلاقاً من اعتبارين أساسيين هما:

احتمال وقوع الأحداث المستقبلية (Event Likelihood)

حجم ودرجة تأثير هذه الأحداث (Impact)

ثم يظهر مدى ترابط الأحداث المتوقعة بعضها ببعض (Event Interdependencies) ومدى تداخل أحداث معينة، بحيث قد تشكل تهديدات حقيقية على سلامة الوضعين المالي والإداري للمصرف.

1.3 قياس المخاطر (Risk Measurement)

يمكن قياس المخاطر التي تمّ تحديدها، من خلال:

1. اعتماد المقاربات المعيارية (Standardised Approaches) التي عادة ما تقرضها السلطات الرقابية لقياس المخاطر المصرفية العامة (Generic Risks) أي المخاطر التي لتتشابه في تعريفاتها وتأثيراتها والعوامل المسببة لها بين مصرف وآخر أو بين بلد وآخر كمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، أو

2. اعتماد مقاربات داخلية متقدمة (Advanced Approaches) يقوم المصرف بتطويرها مركزاً على برامجه وأنظمتها الداخلية كالقيام بتحليل سيناريوهات (Scenario

(Analysis) عائدة لاحتمال تقلبات في المعطيات كالتقلبات في أسعار الفوائد وأسعار القطع، ونسب النمو، والارتفاع في معدلات الأسعار وغيرها، ومدى تأثير هذه التقلبات على ربحية وسيولة وملاءة المصرف، أو القيام باختبارات لحالات ضاغطة (Stress-Testing) لمعرفة مدى تأثر أوضاع المصرف بأحداث مختلفة قد تؤدي إلى تغيرات مهمة في معطيات السوق. وينبغي على إدارة المصرف في حال اعتماد المقاربات الداخلية توفير المعلومات والأرقام والتقارير والبيانات الإحصائية بشكل واضح ودقيق عن الفترات السابقة، لاستعمالها في قياس حجم المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وفي تحليل وتقدير هذه المعطيات والنتائج التي تترتب عنها وقياس مدى ترابطها وحجم الخسائر التي يمكن أن تنتجها.

٥-١ مواجهة المخاطر (Risk Response)

بعد تحديد طبيعة ومستوى المخاطر المحتملة الناتجة عن خيارات المصرف الإستراتيجية، يمكن القيام بما يلي:

١. تحديد السقوف (Risk Limits) المقبولة لمختلف الأنشطة (أنشطة التسليف، أنشطة السوق المالية، أنشطة التمويل والأنشطة التشغيلية الأخرى)، بناءً على أسس علمية واضحة.

٢. تحديد العمليات والمنتجات التي يمكن أن يقدمها المصرف ويتحمل المخاطر الناتجة عنها، حيث يفترض توزيع المخاطر وفقاً لأربع شرائح ليسهل التعامل معها والتحكم بها:

١. المخاطر التي يجب تجنبها (Risk Avoidance): هي المخاطر الواقعة خارج قدرة وقابلية المصرف على تحملها

٢. المخاطر التي يمكن إشراك أطراف أخرى في تحملها (Risk Sharing): يكون ذلك باستخدام إجراءات وتدابير مثل: عمليات التحوط باستخدام مشتقات مالية كالمشتقات الائتمانية (Credit Derivatives)، شراء بوالص تأمين، تكليف مؤسسات متخصصة القيام بمهام محددة (Outsourcing) قد لا يملك المصرف الخبرات الكافية لتنفيذها

٣. المخاطر التي يجب التخفيف من وطأتها (Risk Reduction): هي المخاطر التي يمكن تحملها ولكنها بحاجة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات وأنظمة ضبط داخلي للتحكم بها

٤. المخاطر المقبولة ومعايير قبولها (Risk Acceptance Criteria).

٦-١ تفعيل أنشطة الرقابة (Control Activities)

تقوم إدارة المصرف بوضع المخططات التنظيمية والسياسات والإجراءات التي تساعد على تنفيذ سبل مواجهة المخاطر، على أن تشمل تلك الأنظمة مختلف الأقسام والوحدات والأنشطة واللجان في المصرف. تتضمن هذه الأنظمة تحديداً واضحاً لصلاحيات ومسؤوليات المدراء والموظفين في مختلف الأقسام، وفصلاً للصلاحيات (Segregation of Duties) لتجنب أي تعارض بين مختلف المستويات الإدارية، بالإضافة إلى كيفية وضع المخططات التنظيمية (Organizational Charts) التي تحدد قنوات التواصل بين المستويات الإدارية بالشكل الذي يسمح لجميع العاملين معرفة السياسات والإجراءات وأنظمة الضبط الداخلي المقررة من قبل الإدارة العليا وأية تعديلات تطرأ عليها في الوقت المناسب، وبالشكل الذي يضمن سهولة وسرعة الإبلاغ عن أي خلل أو نقاط ضعف من الممكن أن تعترى هذه الأنظمة عند تطبيقها على مختلف المستويات، ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة حول نقاط الضعف التي تظهر عند تطبيق أنظمة إدارة المخاطر واقتراح التعديلات المناسبة.

٢ | وظيفة إدارة المخاطر

التعرض للمخاطر جزء من طبيعة العمل المصرفي، لكن المبالغة في تحمّل المخاطر أو ضعف إدارتها أو عدم فعالية أساليب التحكم بها يمكن أن يؤدي إلى خسائر قد تؤثر على سلامة أوضاع المصرف وعلى أموال مساهميه أو حتى مدخرات مودعيه. ونظراً للدور الذي تلعبه المصارف في منح التسليف، والثقة الممنوحة لها من المودعين، فإنها ملزمة بموجب تعليمات السلطات الرقابية والإشرافية بتأمين إدارة شاملة وفاعلة للمخاطر التي تتعرض لها، ومع تطور الأسواق المالية وتطور الأنشطة والبرامج والخدمات التي تقدمها المصارف، ازدادت أهمية إدارة المخاطر وأصبحت نشاطاً مستقلاً وركناً أساسياً من أركان الإدارة المصرفية الرشيدة.

إن المسؤولية النهائية عن إدارة مخاطر المصرف للوصول إلى الأهداف المحددة تقع على عاتق مجلس الإدارة، الذي يجب عليه أن يصادق على السياسة العامة لإدارة المخاطر (Risk Management Policy) بما فيها تحديد سقف المخاطر (Risk Limits) بأنواعها كافة، ومراجعتها دورياً، واتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة لتحسين أنظمة إدارة المخاطر وزيادة كفاءتها وفعاليتها، وذلك بناءً على الملاحظات والاقتراحات والتوصيات الواردة في تقارير لجنة الرقابة على المصارف، ومفوضي

٢ تعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم ٢٤٢ تاريخ ٣ حزيران ٢٠٠٤.

المراقبة، ودائرة التدقيق الداخلي، ودائرة إدارة المخاطر في المصرف بنتيجة ممارسة كل منهم لمهامه.

لتسهيل مهمته في الإدارة الشاملة للمخاطر، يقوم مجلس الإدارة عادة بإنشاء لجنة من بين أعضائه خاصة بإدارة المخاطر (Risk Committee)، تتاطل بها المسؤوليات المذكورة، بالإضافة إلى الإشراف المباشر على أنشطة إدارة المخاطر في المصرف، والاطلاع على الملاحظات الواردة في التقارير المرفوعة من دائرة إدارة المخاطر.

نظرًا لأهمية إدارة المخاطر في بلوغ المصرف لأهدافه دون تكبد خسائر غير محتملة، فإن إدارة المخاطر تعتبر وظيفة مستقلة يجب تعزيزها بالموارد البشرية والمادية اللازمة^٢. إن الدور الأهم هو لمدير دائرة المخاطر، الذي طلبت لجنة الرقابة على المصارف تعيينه في كل مصرف^٣، بحيث يمكن أن يكون عضوًا غير تنفيذي في مجلس الإدارة^٤، شرط أن يتمتع بالمؤهلات العلمية والخبرات العملية التي تمكنه من القيام بواجباته في متابعة تنفيذ السياسة العامة لإدارة المخاطر ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة حول نقاط الضعف التي تظهر عند تطبيق أنظمة إدارة المخاطر واقتراح التحسينات المناسبة.

٣ | أهم أنواع المخاطر المصرفية

تواجه المصارف عددًا من المخاطر التي يمكن أن تكون مصدرًا يهدد سلامة الأوضاع المالية والتشغيلية لأي منها، مما يؤثر على ربحيتها وحتى على استمراريتها، ويمكن توزيع هذه المخاطر إلى مجموعات رئيسية أهمها: مخاطر الائتمان (Credit Risk)، مخاطر السوق (Market Risk)، مخاطر التشغيل (Operational Risk)، مخاطر السيولة (Liquidity Risk)، ومخاطر أخرى (Other Risks).

كما يمكن توزيع المخاطر المصرفية بين فئتين هما:

— فئة المخاطر العامة (Generic Types of Risks): هي المخاطر التي تتشابه في تعريفاتها وتأثيراتها والعوامل المسببة لها بين مصرف وآخر أو بين بلد وآخر كمخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

— فئة المخاطر الخاصة (Specific Types of Risks): هي المخاطر التي تختلف تعريفاتها وتأثيراتها والعوامل المسببة لها من بلد إلى آخر ومن مصرف إلى آخر كمخاطر السيولة ومخاطر التركيز.

^٢ تعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم ٢٦٢ تاريخ ١٥ كانون الأول ٢٠٠٩.

^٤ مذكرة لجنة الرقابة على المصارف رقم ٢٠٠٤/٢ تاريخ ١٩ آب ٢٠٠٤.

^٥ تعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم ٢٦٢ تاريخ ١٥ كانون الأول ٢٠٠٩.

إن لائحة المخاطر المصرفية لا يمكن حصرها، لكن تعريف كل نوع من أنواع هذه المخاطر هام جدًا بالنسبة إلى كل مصرف، فالتعريف الدقيق لكل من هذه المخاطر يسهل مهمة المصرف في التعرف على مصادرها، والعوامل المسببة لها، وفي تحديد تأثيراتها المتوقعة، وبالتالي وضع الضوابط والأسس الكفيلة بالتخفيف منها ومتابعتها باستمرار لتأمين إدارة فاعلة لها.

نعرض في ما يلي تعريف أهم أنواع المخاطر المصرفية، والتعريفات المذكورة تغطي الحد الأدنى من العناصر الأساسية المكونة لكل منها، حيث تعمل إدارة المخاطر في كل مصرف على وضع التعريفات التي تتناسب مع حجم المصرف ودرجة تعقد وتنوع عملياته.

٣-١ مخاطر الائتمان (Credit Risk)

أ) تعريف مخاطر الائتمان

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله والناجمة عن عدم قيام الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المناسب. تعتبر القروض من أهم مصادر مخاطر الائتمان لكن مفهوم مخاطر الائتمان قد تطور ليشمل مختلف أوجه التعامل مع الأطراف المقابلة (Counterparties) إن من خلال الإقراض المباشر أو من خلال مختلف أنشطة التوظيف أو الاستثمار التي يقوم بها المصرف مع هذه الأطراف (حكومات، مصارف مركزية، مصارف، مؤسسات مالية، شركات، أفراد،...) وذلك بغض النظر عن مدة هذه الأنشطة الائتمانية (قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل)، أو عن طبيعة هذه الأنشطة (داخل أو خارج الميزانية).

من بين الأمثلة على مخاطر الائتمان، مخاطر التوظيفات السيادية التي تطور حجمها في ميزانيات المصارف العالمية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي بشكل ملحوظ، والتوظيفات السيادية لها عدة أنواع، منها التوظيفات في أوراق حكومية (سندات خزينة بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية) أو التوظيفات مع المصارف المركزية (فتح حسابات دائنة أو شراء شهادات إيداع).

أما المصادر الأساسية لمخاطر الائتمان فيمكن أن تنتج، على سبيل المثال لا الحصر، عن:

- ضعف أو عدم ملاءمة المعايير المحددة للائتمان
- عدم كفاية التحليل الائتماني لمخاطر الطرف المقابل
- الإدارة غير السليمة لمحفظة القروض والتسليفات
- سوء الظروف الاقتصادية العامة (انكماش اقتصادي، تغير معدلات الفوائد...)
- تَعَسُّر القدرة الائتمانية للطرف المقابل

- الإعتداد المفرد على الضمانات أو على أنواع محددة منها
 - ضعف أنظمة المتابعة الإدارية والمراجعة التحليلية للتطورات الحاصلة على أوضاع العملاء.
- لذا، فإن مخاطر الائتمان يمكن أن تؤدي إلى خسائر عندما يفشل المصرف في تحصيل حقوقه من المقترض أو من الطرف المقابل، ولذلك فإن المصرف عادة ما يحتاط لهذا النوع من الخسائر عبر تكوين مؤونات مقابل أي ديون مشكوك بتحصيلها.
- لو افترضنا، على سبيل المثال، أن قيمة محفظة القروض والتسليفات لأحد المصارف هي ١ مليون د.أ. موزعة على ١٠ شركات، بحيث أن مبلغ القرض الواحد لكل شركة هو ١٠٠ ألف د.أ. ومدة القرض الواحد هي ٣ سنوات.
- إذا كانت نسبة الفائدة على كل من هذه القروض هي ١٠٪، فإن مجموع إيرادات الفوائد على هذه المحفظة سيكون ١٠٠ ألف د.أ. سنويًا، وبالتالي فإن تعثر شركة واحدة من هذه الشركات العشر المؤلفة لهذه المحفظة سيكون له تأثيرات مباشرة على إيرادات المصرف، وسيؤدي إلى:
- أولاً: خسارة المصرف لقيمة القرض الممنوح لهذه الشركة
 - ثانيًا: توقف الإيرادات التي كانت متوقعة من هذا القرض
 - ثالثًا: اضطرار المصرف إلى تكوين مؤونات لمواجهة خسارة القرض مما قد يقضي على كامل قيمة الإيرادات المحققة على هذه المحفظة في أي سنة من السنوات الثلاث.
- إن هذا المثال المبسط، يظهر أن التعثر ولو لعدد قليل من العملاء، قد يكون له انعكاسات سلبية كبيرة على ربحية المصرف وعلى ملاءته في بعض الأحيان.

ب) إدارة مخاطر الائتمان

لذا، وبهدف تأمين إدارة سليمة لمخاطر الائتمان، يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجية للإئتمان (Credit Strategy) تحدد الأهداف والتوجهات العامة لأنشطة التسليف، مثل الحجم المقبول لمخاطر الائتمان من إجمالي تعرضات المصرف للمخاطر، ودرجة التنوع المطلوبة للمحفظة الائتمانية (Diversification)، كما تقوم الإدارة العليا بالتنفيذ بوضع سياسة للإئتمان (Credit Policy) تترجم عمليًا الأهداف العامة للاستراتيجية الائتمانية، وتضع المعايير الأساسية لنشاط التسليف وتحدد موقع المصرف التنافسي في أسواق الخدمات الائتمانية.

يفترض بأية سياسة ائتمانية أن تكون مرنة بما يكفي لتمكين المصرف من التجاوب مع الفرص المتاحة في الأسواق والتبعية لأهمية مخاطر الائتمان التي قد تنشأ نتيجة لهذه الفرص. وتختلف السياسة الائتمانية تبعًا لحجم المصرف وللأهداف الاستراتيجية

الموضوعة، ومن المفترض أن تخضع لموافقة مجلس الإدارة، وأن تراجع دوريًا لمراقبة مدى تطابق النتائج المحققة مع الأهداف الموضوعة وإجراء التعديلات اللازمة.

من أهم العناصر الأساسية للسياسة الائتمانية، كيفية توزيع محفظة القروض والتسليفات بحسب أنواع التسهيلات والمنتجات الائتمانية، وصلاحيات منح الائتمان لكل من المستويات الإدارية، بالإضافة إلى متطلبات التحليل الائتماني والمعلومات المالية وغير المالية المفترض توافرها، ومعايير التسعير (Loan Pricing) وغيرها.

هذا على مستوى إدارة مخاطر الائتمان بشكل عام، أما على مستوى العلاقة الإفرادية مع كل عميل، فإن المصرف ملزم بالاحتفاظ بملفات كاملة عن كل من العملاء والجهات التي يقوم بالتوظيف معها أو بتقديم أي نوع من أنواع التسهيلات المصرفية لها^٦.

من حيث آجال القروض الممنوحة، فإن حجم مخاطر الائتمان الناتجة عن القروض الطويلة الأجل يعتبر أكبر من تلك الناتجة عن القروض القصيرة الأجل، فكلما كانت مدة الاقتراض أطول كان عدم التيقن (Uncertainty) من قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته أكبر، وبالتالي زاد احتمال تعثره. لذا عادة ما تمنح القروض الطويلة الأجل بأسعار أعلى (فائدة مدينة أعلى) من تلك القروض القصيرة الأجل.

٢-٣ مخاطر السوق (Market Risk)

أ) تعريف وأنواع مخاطر السوق

هي مخاطر تعرّض المراكز المحمولة داخل وخارج الميزانية لخسائر نتيجة لتقلبات الأسعار في الأسواق^٧، وتتأثر هذه الأسعار بعوامل عديدة أهمها التقلبات أو التطاير (Volatilities) في أسعار الأسهم، التقلبات في معدلات الفوائد، والتقلبات في أسعار العملات، والتقلبات في أسعار السلع.

يمكن التمييز بين أنواع عديدة من مخاطر السوق أهمها:

أ) مخاطر أسعار الفائدة (Interest Rate Risk): هي المخاطر الناتجة عن تدني الأرباح أو زيادة الخسائر التي قد تتعرض لها المراكز المحمولة على سندات الدين والأوراق المالية المشابهة نتيجة للتغيرات المعاكسة لأسعار الفائدة^٨.

ب) مخاطر الأسهم (Equity Risk): هي المخاطر الناتجة عن تدني الأرباح أو زيادة الخسائر التي قد تتعرض لها المراكز المحمولة على الأسهم نتيجة للتغيرات المعاكسة لأسعار الأسهم^٩.

^٦ تميم لجنة الرقابة على المصارف رقم ٢٢٨ تاريخ ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٢.

^٧ تميم لجنة الرقابة على المصارف رقم ٢٥٦ تاريخ ٢٦ أيلول ٢٠٠٧.

^٨ المرجع السابق.

^٩ المرجع السابق.

ج) مخاطر أسعار العملات (Foreign Exchange Risk): هي المخاطر الناتجة عن تدني الأرباح أو زيادة الخسائر التي قد تتعرض لها المراكز المحمولة بالعملات الأجنبية، بما فيها الذهب، نتيجة للتقلبات أو للتغيرات المعاكسة في أسعار هذه العملات في الأسواق^{١٠}.

د) مخاطر أسعار السلع (Commodity Risk): هي المخاطر الناتجة عن تدني الأرباح أو زيادة الخسائر التي قد تتعرض لها المراكز المحمولة من السلع بما فيها المعادن الثمينة باستثناء الذهب نتيجة للتقلبات أو للتغيرات المعاكسة في أسعار هذه السلع في الأسواق^{١١}.

كما يمكن تصنيف طبيعة مخاطر السوق كمخاطر خاصة أو مخاطر عامة:

— المخاطر العامة (General Market Risk): تنتج عن تأثير المراكز المحمولة من قبل المصرف بمعطيات عامة مثل التغير في أسعار الفوائد أو تغير أسعار القطع أو تغير أسعار المؤشرات الأساسية (Main Indices) في البورصة مما يؤثر على أسعار الأسهم التي تؤلف هذه المؤشرات،

— المخاطر الخاصة (Specific Market Risk): تنتج عن تأثير المراكز المحمولة من قبل المصرف بمعطيات خاصة ومحددة كإنخفاض التصنيف الائتماني لمصدر سندات معينة مثلاً.

||| إن بعض أنواع مخاطر السوق مثل مخاطر أسعار العملات ومخاطر أسعار السلع لا تتأثر إلا بمخاطر السوق العامة (General Market Risk).

ب) إدارة مخاطر السوق

لتأمين إدارة فاعلة لمخاطر السوق، يحدد مجلس الإدارة مسؤولية الأطراف ذات العلاقة في إدارة هذا النوع من المخاطر كلجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO)، ودائرة إدارة المخاطر، ودائرة عمليات الخزينة.

كذلك على إدارة المصرف وضع سياسة عامة لإدارة مخاطر السوق (Market Risk Policy) تتضمن توزيع المسؤوليات بين الأطراف التي لها علاقة بمخاطر السوق بشكل يضمن التعرف على مسببات هذه المخاطر، بالإضافة إلى كيفية تقدير وقياس هذه المخاطر ومتابعتها ورفع التقارير الدورية عنها وتحديد صلاحيات العاملين والمسؤولين ضمن الأقسام الرئيسية في عمليات التوظيف في الأسواق المالية كافة (أسواق السندات، أسواق الأسهم، أسواق العملات وأسواق السلع وغيرها).

^{١٠} المرجع السابق.

^{١١} المرجع السابق.

٣-٣ مخاطر التشغيل (Operational Risk)

أ) تعريف مخاطر التشغيل

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات المصرف أو رأسماله نتيجة لفشل أو لعدم ملاءمة واحد أو أكثر من العناصر التالية: إجراءات وآليات العمل الداخلية، العناصر البشرية، الأنظمة، والأحداث الخارجية. يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية (Legal Risk) ولكنه لا يشمل المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة^{١٢}.

المخاطر القانونية تعود إلى عدم صحة أو عدم ثبوتية أو صلاحية العقود أو أي من مندرجاتها والمستندات القانونية التي هي بحوزة المصرف والتي تنشأ نتيجة لتعاملات المصرف مع الأطراف المختلفة (زبائن، مراسلين، مستثمرين، مصدري أوراق مالية،...) . ومن الأمثلة على ذلك العقود التي قد تسمح بالتحايل على المصرف عند تنفيذ الالتزامات المتبادلة، أو عدم الالتفات إلى الثغرات القانونية، أو إلى مضمون المستندات العائدة إلى بعض الأدوات المالية التي يشتريها المصرف لحسابه الخاص.

كذلك يجب التمييز بين مخاطر العمليات (Operations Risk) ومخاطر التشغيل (Operational Risk)، فمخاطر العمليات هي المخاطر الناجمة عن كيفية تسجيل وقيد العمليات وإجراء التأكيدات والمطابقات من قبل القسم المختص (Back Office)، أما مفهوم مخاطر التشغيل فهو أوسع وأشمل وله مسببات وعوامل عديدة.

ب) مصادر مخاطر التشغيل

تتلخّص العناصر التي يمكن أن ينتج عنها خسائر تشغيلية بما يلي^{١٣}:

- الغش من داخل المصرف (Internal Fraud)
- الغش من خارج المصرف (External Fraud)
- عمل الموظفين وأمان بيئة العمل (Employment Practices & Workplace safety)
- الزبائن، المنتجات، وممارسات العمل (Clients, Products, Business Practices)
- الأضرار التي تصيب الأصول المادية (Damage to Physical Assets)
- عرقلة العمل وتعطل الأنظمة (Business Disruption & Systems Failure)
- تنفيذ العمليات، وإدارة آليات العمل الداخلية (Execution, Delivery & Process Management).

^{١٢} تعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم ٢٥٢ تاريخ ١٤ أيلول ٢٠٠٦.

^{١٣} ورقة العمل الصادرة عن لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية، شباط ٢٠٠٣، «الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل».

▪ الغش من داخل المصرف (Internal Fraud)

من بين أعمال الغش من داخل المصرف قيام أي من الموظفين بأنشطة غير مسموحة، كسرقة أي من المستندات أو الممتلكات أو الحقوق الفكرية كبرامج المعلوماتية وغيرها، ومن الأمثلة على الحوادث التي يمكن تصنيفها كأعمال غش من الداخل، التسجيل عمدًا للعمليات في الحسابات غير العائدة لها، التلاعب بحسابات الغير، تضليل الزبائن أو الإدارة بمعلومات غير صحيحة، التواطؤ مع موظفين آخرين لتنفيذ عمليات غير مسموحة، الرشاوى بكل أشكالها، تزوير المستندات والتواقيع وغيرها. وتلزم المصارف بإعلام لجنة الرقابة على المصارف بأي حوادث غش أو سوء ائتمان قد تحدث في المصرف، سواء أقرّر المصرف ملاحقة المعنيين قضائيًا أم عدم ملاحظتهم^{١٤}.

▪ الغش من خارج المصرف (External Fraud)

تضم هذه الفئة قيام جهات (أفراد أو شركات) من خارج المصرف بارتكاب أعمال الغش والسرقة وغيرها مثل السطو على خزائن وأموال المصرف، تزوير الشيكات أو المستندات، خرق البرامج والأنظمة المعلوماتية.

▪ التعامل مع الموظفين وأمان بيئة العمل

(Employment Practices & Workplace Safety)

تضم هذه الفئة الحوادث المتعلقة بعلاقات الموظفين في ما بينهم، وبعدم وجود بيئة آمنة للعمل، مثل إعتراض الموظفين على سياسات المكافآت والتعويضات، ووجود بيئة غير ملائمة صحيًا مما قد يؤثر على صحة الموظفين وسلامتهم.

▪ الزبائن، المنتجات، وممارسات العمل

(Clients, Products, Business Practices)

الخصائر التشغيلية ضمن هذه الفئة تحصل نتيجة عدم الوفاء بالالتزامات مع زبائن المصرف، أو نتيجة لطبيعة ونوعية بعض البرامج والخدمات المقدمة، ومن الأمثلة على ذلك عدم احترام تعهدات المصرف عند تنفيذ العمليات الائتمانية أو الضلوع في أي من العمليات المشمولة بقوانين تبييض الأموال.

▪ الأضرار التي تصيب الأصول المادية (Damage to Physical Assets)

تعود هذه الفئة من الحوادث إلى الأضرار التي قد تصيب ممتلكات المصرف نتيجة للدمار الذي قد تسببه عوامل طبيعية كالهزات الأرضية، الفيضانات، الحرائق، البراكين، أو الدمار الناتج عن الحروب أو عن أي أعمال عدائية أخرى.

^{١٤} تميم لجنة الرقابة على المصارف رقم ١١ تاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٨.

• عرقلة العمل وتعطل الأنظمة

(Business Disruption & Systems failure)

تتضمن الحوادث التشغيلية ضمن هذه الفئة الأعطال التي تصيب أجهزة الكمبيوتر والبرامج المعلوماتية والأعطال الناتجة عن مشاكل في مصادر الإتصالات التي يستعملها المصرف، وغيرها.

• تنفيذ العمليات وإدارة آليات العمل الداخلية

(Execution, Delivery & Process Management)

تضم هذه الفئة الحوادث الناجمة عن عدم التنفيذ السليم للعمليات اليومية ولآليات العمل المتبعة، مثل عدم التواصل الصحيح بين مختلف المستويات الإدارية، وعدم الفهم الكامل للآليات الداخلية الواجب التقيد بها عند تنفيذ العمليات.

(ج) أنواع مخاطر التشغيل

انطلاقاً من التعريف المحدد لمخاطر التشغيل، يمكن التمييز بين عدة أنواع من هذه المخاطر:

— مخاطر إجراءات وآليات العمل الداخلية (Internal Process Risk)

— مخاطر الموظفين أو العناصر البشرية (People Risk)

— مخاطر الأنظمة (Systems Risk)

— مخاطر الأحداث الخارجية (External Risk)

▣ مخاطر إجراءات وآليات العمل الداخلية (Internal Process Risk)

هي المخاطر المرافقة لفشل أو إخفاق الإجراءات والآليات الداخلية الموضوعية من قبل إدارة المصرف، ومن الأمثلة على هذا النوع من المخاطر، التوثيق الخاطيء للمستندات أو غير الكافي أو غير الملائم، نقص أو ضعف الرقابة والضبط الداخليين، الأخطاء في أنشطة التسويق والبيع، الضلوع في تنفيذ عمليات قد تُخفي جرم تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب.

▣ مخاطر الموظفين أو العناصر البشرية (People Risk)

من أهم الأمثلة عن المخاطر التي قد يتسبب بها الموظفون: الظروف الصحية وظروف أمان بيئة العمل، المعدل العالي للمناقشات بين الموظفين، أعمال الغش من الداخل، وضعف أو عدم فعالية الممارسات الإدارية.

▣ مخاطر الأنظمة (Systems Risk)

هي المخاطر الناتجة عن استخدام التكنولوجيا والبرامج المعلوماتية، ويمكن أن يكون

سببها تلف البيانات والمعلومات، أخطاء في القيود المحاسبية، عدم ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية المرافقة مع تغيير الأنظمة والبرامج المعلوماتية، عدم ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية المرافقة لتنفيذ مشاريع معينة، أخطاء في البرمجة المعلوماتية، ضعف أنظمة الحماية للأجهزة والبرامج المعلوماتية مما قد يسمح بنجاح أعمال القرصنة على أنظمة وبرامج المعلوماتية لدى المصرف مثلاً.

• مخاطر الأحداث الخارجية (External Risk)

هي المخاطر الناتجة عن تأثير حوادث تصنف خارج قدرة المصرف على السيطرة عليها أو التحكم بالعوامل المسببة لها، ومن الأمثلة على هذه الحوادث، حالات الغش أو السرقة التي قد يتعرض لها المصرف من الغير، الحرائق، الكوارث الطبيعية، الأعطال الكهربائية.

(د) خطة استمرارية التشغيل أثناء وبعد حدوث كارثة

(Business Continuity Plan)

ألزمت المصارف اللبنانية بإعداد خطة لاستمرارية التشغيل أثناء وبعد حدوث أي كارثة (BCP)، تتضمن إجراءات وقائية واحترازية، وإجراءات للكشف والتحقق من حصول الكارثة، وإجراءات محددة للإنقاذ والعودة إلى نمط العمل الطبيعي¹⁰.

كذلك يجب أن تتضمن هذه الخطة تحديد الأشخاص المكلفين إدارة خطة إستمرارية التشغيل وتحديد مهام ومسؤوليات كل منهم، وتدريبهم بشكل ملائم وإعدادهم لتشغيل الخطة عند الضرورة، وتأمين قنوات صالحة للاتصال الآمن تضمن نقل المعلومات بشكل سليم بين الموقع الأساسي والموقع أو المواقع البديلة، ثم اختبار الخطة عندما تصبح جميع عناصرها جاهزة وتحديثها باستمرار وفقاً للتغيرات الحاصلة في الأشخاص المكلفين، وفي التجهيزات والبرامج، وفي أعمال المصرف وحتى في نظم وإجراءات الأمان المتبعة.

(هـ) إدارة مخاطر التشغيل (Operational Risk Management)

في سبيل تأمين إدارة فاعلة لمخاطر التشغيل، يتوجب على المعنيين عن إدارة مخاطر التشغيل العمل على:

- تحديد مؤشرات الإنذار المبكر (Early Warning Indicators) التي تمكن من معرفة المصادر المحتملة لمخاطر التشغيل حسب الأنشطة المختلفة والتي تنبئ باحتمال التعرض لخسائر مستقبلية

¹⁰ تعميم مصرف لبنان أساسي رقم ١٢٢ تاريخ ٢١ آب ٢٠٠٩.

رفع تقارير دورية إلى الإدارة العليا التنفيذية من مختلف وحدات العمل تتضمن ما يلي:

- إحصاءات عن حجم ومبالغ الخسائر الناجمة عن حوادث تشغيلية
- معلومات عن مدى الالتزام بالتوجيهات العامة
- معلومات عن الأسواق والأحداث والظروف الخارجية للمساعدة على اتخاذ القرارات المستقبلية

تضمن هذه التقارير الاقتراحات والإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها، من أجل تحسين الأداء وتطوير السياسات والإجراءات والممارسات في إدارة المخاطر وتزويد مجلس إدارة المصرف بالمعلومات الكافية لتمكينه من فهم بنية المخاطر العامة للمصرف ليحدّد على أساسها إستراتيجية التشغيل المستقبلية.

٣-٤ مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

أ) تعريف مخاطر السيولة

هي عدم قدرة المصرف على تمويل نمو موجوداته والوفاء بالتزاماته عند الاستحقاق دون تكبد خسائر غير مقبولة^{١١}، لكن دور المصارف في تحويل الودائع التي عادة ما تكون قصيرة الأجل، إلى قروض عادة ما تكون متوسطة أو طويلة الأجل، يرفع من درجة حساسيتها إلى مخاطر السيولة البنوية هذه، فائتمويل قصير الأجل (الودائع، شهادات الإيداع، الشهادات المصرفية) هو المصدر الأهم في تمويل الأنشطة الأساسية لأي مصرف تجاري.

عادة ما تبرز الحاجة إلى السيولة في أوقات الأزمات، لذا على المصرف التحسب لمخاطر السيولة ليس فقط في الأوقات العادية بل عبر إجراء سناريوهات محددة بافتراض حدوث حالات ضاغطة على المصرف و/أو في الأسواق المالية التي يعمل فيها.

قد يكون لمخاطر السيولة تأثيرات مباشرة على ملاءة المصرف وعلى السمعة التي يتمتع بها لدى المتعاملين معه، فإذا ما تعرض المصرف لمشاكل في سيولته وتكبّد الخسائر في سبيل تأمين التمويل بأسعار مرتفعة، فإن ذلك قد يؤدي إلى تآكل أرباحه بسرعة، وفي حال عدم تأمين السيولة للمصرف من مصادر أخرى (المصرف المركزي، المصارف المراسلة، المصارف الشقيقة...) فإن ملاءة المصرف تصبح في خطر، وهذا ما قد يعرضه لمخاطر عدم الوفاء بالتزاماته ويقود إلى توقفه عن الدفع.

^{١١} ورقة العمل الصادرة عن لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية، أيلول ٢٠٠٨، المبادئ السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة.

ب) إدارة مخاطر السيولة (Liquidity Risk Management)

يعتمد المصرف وسائل عديدة للحفاظ على مستوى مقبول من السيولة، منها الاحتفاظ بموجودات كافية قابلة للتحويل إلى نقد بدون خسارة أو بخسارة قليلة، واستخدام الفترة المتبقية على استحقاق كل من الموجودات والمطلوبات لمعرفة حجم التدفقات المستقبلية وبالتالي تحديد الحاجة إلى السيولة أو عدمها، كذلك فإن الاحتفاظ بالسيولة لا ينبغي أن يكون على حساب الكلفة أو بالاعتماد على مصادر تمويل قد لا تكون متوفرة في الظروف الصعبة (Time of Stress).

يدخل في إدارة مخاطر السيولة اعتبارات عديدة أهمها كفاية مصادر الأموال بالمقارنة مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية ومقدرة المصرف على مقابلة الالتزامات دون التأثير على عملياته بشكل سلبي.

٣-٥ مخاطر أسعار الفائدة في محفظة المصرف (Interest Rate Risk in the Banking Book)

أ) تعريف مخاطر أسعار الفائدة

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي تتعرض لها إيرادات المصرف ورأسماله نتيجة للتغير المعاكس في أسعار الفوائد في الأسواق. إن التغيرات في أسعار الفوائد تؤثر على الإيرادات من خلال التغير في الهامش (Margin) المطلوب للمحافظة على مستويات الربحية.

ب) إدارة مخاطر أسعار الفائدة (Interest Rate Risk Management)

لتأمين إدارة فاعلة لمخاطر أسعار الفائدة، على إدارة المصرف وضع سياسة خاصة لإدارة المخاطر التي قد تنتج عن تقلب معدلات أسعار الفوائد^{١٧}، بحيث تضمن هذه السياسة التعرف على مصادر هذا النوع من المخاطر، قياسها، متابعتها وضبط تأثيراتها. ألزمت المصارف في لبنان - كما مرّ معنا في الفصل الثاني - بإنشاء لجنة خاصة تدعى لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO) مؤلفة من مسؤولين في الإدارة العليا التنفيذية إضافةً إلى مدير المخاطر^{١٨}، على أن تشمل مهامها، فضلاً عن إدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومصادر التسديد، رسم الإطار العام لسياسة إدارة مخاطر الفوائد والتأكد من أن نظام قياس مخاطر تقلب معدلات أسعار الفوائد يعكس الحجم الفعلي لهذه المخاطر.

^{١٧} تعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم ٢٥٠ تاريخ ٢٣ أيار ٢٠٠٦.

^{١٨} المرجع السابق.

بهدف قياس مدى تعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة، فإن الجهة المكلفة إدارة هذا النوع من المخاطر (عادة دائرة إدارة المخاطر) تقوم بتوزيع الموجودات والمطلوبات وينود خارج الميزانية المعرّضة لتقلب أسعار الفوائد على خانات زمنية (Time Bands) حسب تواريخ إعادة التسعير، واحتساب الفجوة (Periodic Gap) في كل خانة زمنية، عن طريق تنزيل مجموع المطلوبات من مجموع الموجودات وينود خارج الميزانية، ومن ثم احتساب الفجوة المتراكمة (Cumulative Gap) في كل خانة زمنية من خلال احتساب فجوة كل خانة، مضافاً إليها فجوات الخانات التي تسبقها، والقيام بتحليل الفجوة (Gap Analysis) على الشكل التالي:

- في حال ظهور فجوة سلبية، فإن ذلك يؤدي إلى تدنُّ في الإيرادات عند ارتفاع معدلات الفوائد في حال تجاوز المطلوبات للموجودات في الخانة الزمنية نفسها
- في حال ظهور فجوة إيجابية، فإن ذلك يؤدي إلى تدنُّ في الإيرادات عند انخفاض معدلات الفوائد في حال تجاوز الموجودات للمطلوبات في الخانة الزمنية نفسها.

تلزم المصارف بالتصريح شهرياً إلى لجنة الرقابة على المصارف عن قياسها للمخاطر الناجمة عن إعادة تسعير الفائدة وفقاً لطريقة تحليل الفجوة المنوه عنها أعلاه، وذلك بالنسبة إلى الليرة اللبنانية وإلى كل من العملات الرئيسية التي يتعامل معها المصرف (الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني،...)^{١٩}.

٦-٣ مخاطر التركيز (Concentration Risk)

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي تتعرض لها إيرادات المصرف ورأسماله نتيجة للتركز الذي يمكن أن تظهره وضعية المصرف إن في مصادر الأموال (التمويل) أو في أوجه استخدام هذه الأموال (التوظيف وعمليات الإقراض)، أو حتى في مصادر الإيرادات.

إن الاعتماد على التمويل من مصادر محددة قد يعرّض المصرف لمخاطر إضافية في سيولته، خصوصاً في أوقات الأزمات. كذلك، فإن وجود تسليفات وتوظيفات كبيرة للمصرف في قطاع إقتصادي محدد، أو في منطقة جغرافية محددة، أو مع عدد قليل من العملاء أو مجموعة مترابطة من هؤلاء، أو من خلال تقديم أنواع محددة من التسهيلات (منتجات أو برامج محددة)، أو حتى من جرّاء الاعتماد على نوع أو أنواع محددة من الضمانات المالية، أو غير المالية من شأن كل ذلك أن يزيد من مخاطر المصرف ويؤثر على ملاءته.

^{١٩} مذكرة لجنة الرقابة على المصارف رقم ٢٠٠٦/١٠ تاريخ ١٢ أيلول ٢٠٠٦.

لذا، يتوجب على الإدارة وضع مجموعة من السقوف لكل نوع من أنواع مخاطر التركيز، وتوكل مهمة الإشراف على هذه السقوف ومراقبة مدى تقيد مختلف الأقسام بها إلى دائرة إدارة المخاطر التي تضع نظامًا خاصًا لمراقبة هذه السقوف ورفع التقارير الدورية حولها.

٧-٣ مخاطر السمعة (Reputational Risk)

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي تتعرض لها إيرادات المصرف ورأسماله نتيجة لأي تغير قد يطرأ على نظرة المتعاملين مع المصرف (Stakeholders) ويؤثر سلبيًا في هذه العلاقة، ونظرًا لارتباط العلاقة التعاقدية بين المصرف وعملائه بعامل الثقة، فإن العوامل التي قد تؤثر سلبيًا على هذه العلاقة تحتاج إلى انتباه دقيق من جانب إدارة المصرف، حيث يتأثر المتعاملون مع المصرف بمعطيات صحيحة وأحيانًا بمعطيات غير صحيحة قد تؤدي مثلًا إلى سحبيات متسارعة من قبل المودعين مما قد يؤثر على سيولة المصرف وسلامة أوضاعه المالية.

من الأمثلة على هذا النوع من المخاطر، الدعاوى والنزاعات القضائية ضد المصرف، وتلزم المصارف بالتصريح دوريًا (بشكل نصف سنوي) إلى لجنة الرقابة على المصارف، عن الدعاوى القضائية المقامة ضدها والتي تفوق قيمتها ما يوازي مبلغ ١٠٠ ألف د.أ^{٢٠}، وإبلاغ اللجنة فورًا عن أي دعوى أو شكوى تقام ضد رئيس أو أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا التنفيذية وإعلامها بأي إجراء قانوني أو مالي متخذ ضد المدعى عليه (حجوزات عقارية، رهن على الأسهم لدى شركة مدكثير ش.م.ل،... الخ).

٨-٣ المخاطر الاستراتيجية (Strategic Risk)

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات المصرف وعلى رأسماله نتيجة لعدم ملاءمة أو لفشل إستراتيجية العمل التي يقوم المصرف بوضعها ويعمل على تنفيذها، حيث أن إتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ لقرارات هامة، أو التغيرات المعاكسة على الفرضيات، والقواعد التي بنيت عليها هذه القرارات كعدم التجاوب المناسب مع المتغيرات في البيئات الاقتصادية والتنظيمية والتشغيلية، كلها عوامل من شأنها التأثير على ربحية المصرف وحتى على ملاءته، باختصار، إن المخاطر الاستراتيجية تنشأ عن القرارات بعيدة المدى وتأثيراتها على إستراتيجية المصرف بشكل عام.

^{٢٠} تعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم ٢٦٦ تاريخ ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٠.

٩-٣ مخاطر الأعمال (Business Risk)

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات المصرف وعلى رأسماله نتيجة لتقديم المصرف لخدمات أو برامج أو منتجات غير مناسبة أو الدخول في أسواق و/أو قطاعات غير ملائمة لطبيعة المصرف وإمكاناته وقدرات ومؤهلات ومهارات إدارته وموظفيه. وهكذا فإن مخاطر الأعمال عادة ما تنشأ عن القرارات القصيرة والمتوسطة المدى والمرتبطة بالخدمات والبرامج المقدمة.

١٠-٣ مخاطر عدم الامتثال (Compliance Risk)

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات المصرف وعلى رأسماله نتيجة لعدم تقيّد المصرف بالقوانين والتنظيمات والمعايير الصادرة عن السلطات القانونية أو السلطات النقدية والرقابية،^{٢١} كما ونتيجة لعدم تقيّد المصرف بالمعايير المهنية التي ترعى وتنظم الأنشطة المصرفية. إن هذا النوع من المخاطر قد يعرّض المصرف لغرامات مالية وربما لزيادة في مخاطر أخرى كمخاطر السمعة، وقد تصل في بعض الأحيان إلى التأثير على متابعة المصرف لأعماله حيث يمكن أن تؤدي بعض هذه المخالفات للقوانين والأنظمة المعمول بها إلى إجراءات متشددة قد تتخذها السلطات الرقابية أو الإشرافية المختصة يصل بعضها إلى حد سحب الترخيص بالعمل المصرفي من إدارة المصرف وتوقفه بالتالي عن ممارسة أعماله.

هكذا، فإن تنفيذ الأعمال والأنشطة المصرفية وفقاً للقوانين والأنظمة المفروضة والمعايير المهنية والممارسات السليمة يجب أن يكون جزءاً من ثقافة المصرف ككل وليس مهمة دائرة مستقلة بعينها فقط، على أن إدارة مخاطر عدم الامتثال يمكن أن تكون أكثر فعالية بوجود وظيفة مستقلة هي وظيفة الإمتثال (Compliance Function)،

خصوصاً عندما تتوسع أعمال المصرف وتزداد انتشاراً في الخارج، حيث يصبح المصرف معرضاً أكثر لمخاطر عدم التقيّد بالقوانين والتعليمات المفروضة في كل دولة من الدول التي يتواجد فيها.

وبعد أن توسعت المصارف وأصبحت مؤسسات فاعلة دولياً، بدأ مفهوم هذا النوع من المخاطر يتحدد أكثر، فاختلاف التنظيمات والتشريعات المصرفية في كل دولة قد يُحدّد من طموحات المصارف المحلية في الانتشار الخارجي، ويقوِّض جهودها في التوسع خارج الحدود، خصوصاً في حالات الفشل أو الإخفاق في التقيّد بالقوانين والتعليمات الناظمة للعمل المصرفي في كل دولة، وبدأت إدارات هذه المصارف تهتم بوظيفة الامتثال بعد الخسائر التي تكبدتها نتيجة لاختلاف البيئة القانونية والتنظيمية لكل بلد.

^{٢١} ورقة العمل الصادرة عن لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية، نيسان ٢٠٠٥، وظيفة الإمتثال في المصارف.